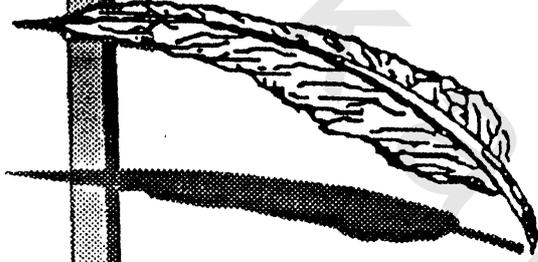


فصل تمهيدى

الإطار العام للدراسة



فصل تمهيدى

الإطار العام للدراسة

مقدمة

تعتبر المرحلة الثانوية من المراحل التعليمية الهامة فى نظام التعليم ، حيث تقف فى مفترق الطرق بالنسبة لمستقبل الطلاب ، فهى إما أن تكون نهاية لمراحل التعليم ، وإما أن تكون بداية لمراحل تعليمية لاحقة بعد ذلك ، ولهذا فقد نال التعليم الثانوى عناية خاصة منذ نشأته فى عهد محمد على وحتى الآن ، حيث شهدت بنيته محاولات عديدة من الإصلاح والتطوير والتحديث كى يتلاءم مع التطورات والمتغيرات والمستجدات العالمية والمحلية ، ولقد كان البحث التربوى بأنواعه وأشكاله المختلفة أحد الوسائل التى تم من خلالها إصلاح وتطوير هذا النوع من التعليم. وترجع البذور الأولى للبحث التربوى فى مصر إلى عهد محمد على "حين عهد بأمر النظر فى شئون التعليم والبحث فى وسائل إصلاحه إلى بعض الخبراء الأجانب ، ولعل أول مشروع ظهر فى ميدان البحث التربوى فى مصر كان مشروع على مبارك سنة ١٨٦٨م والمسمى بلائحة رجب سنة ١٢٨٤هـ"^(١).

لكن البعض يرى أن البداية الحقيقية للبحث التربوى فى مصر كانت فى عام ١٨٨٠م ، حينما قامت الحكومة المصرية آنذاك "بتأليف لجنة فنية تسمى (لجنة القومسيون) للنظر فى شئون المدارس والنظام التعليمى ولقد وضعت تلك اللجنة تقريراً يرمى إلى النهوض بالنظام التعليمى"^(٢). ثم أخذ البحث التربوى بعد ذلك فى التطور واتخذ أشكالاً وأنواعاً مختلفة ، فمرة كان على هيئة مكتب فنى ، ومرة أخرى كان على هيئة مراقبة أو إدارة فنية ومرة ثالثة كان على هيئة مركز أو معهد أبحاث.

(١) الجمهورية العربية المتحدة ، وزارة التربية والتعليم المركزية ، الإقليم الجنوبى ، "التطور التاريخى لإنشاء إدارة البحوث الفنية والمشروعات" ، التقرير السنوى لإدارة البحوث الفنية والمشروعات لعام ١٩٦٠ - ٥٩ ، ص ١٥

(٢) نفس المرجع ، ص ١٦ - ١٧.

وعلى الرغم من كل هذا التنوع وهذا التعدد فى أشكال وهيئات الجهات المسؤولة عن البحث التربوى على مدار تاريخه الطويل ، إلا أنه كان يجمع بينهما قاسم مشترك وهو البحث فى شئون التعليم لدراسة أوضاعه ومشكلاته المتعددة بغرض إصلاحه أو تطويره. وفى عام ١٩٢٣ وبعد صدور الدستور "أنشأ وزير المعارف العمومية آنذاك (أحمد زكى أبو السعود باشا) مكتب فنى عرف باسم (مكتب الوزير) لتنسيق الإتصال بين الإدارات التعليمية ويختص بفحص الإقتراحات والمشروعات التعليمية واللوائح ومناهج الدراسة والإعداد لإجتماعات مجلس المعارف الأعلى"^(١) وفى عام ١٩٣٩ أنشأت وزارة المعارف العمومية مكتبا آخر عُرف بإسم (مكتب البحوث الفنية) حيث كانت مهمته "دراسة المسائل المتعلقة بالسياسة التعليمية من حيث النظام التعليمى ، وخطة الدراسة والمناهج والمكتب المدرسية والإمتحانات وغيرها"^(٢) كما أنشأت بعد ذلك مراقبة عامة للبحوث الفنية والمشروعات فى عام ١٩٤٥ حيث كانت مهمتها "إعداد مشروعات التعليم على أساس من البحث الفنى والإحصاء ، وتعتبر هذه المراقبة نواة إدارة البحوث الفنية التى أنشأتها بعد ذلك وزارة المعارف العمومية فى عام ١٩٥٥"^(٣).

وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ زادت الدولة من الإهتمام بالعملية التعليمية كى تقوم بدورها فى قيادة حركة التطور والتطوير التى حاولت الدولة إحداثها فى كافة المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، لذا فقد بدأت تولى رعايتها للبحث التربوى بإعتباره باعث عملية التطوير فى النظام التعليمى لهذا فقد أنشأت وزارة التربية والتعليم إدارة البحوث الفنية والمشروعات فى عام ١٩٥٥ التى تلاها إنشاء اللجنة الدائمة للبحوث بوزارة التربية والتعليم فى عام ١٩٥٨"^(٤).

(١) وزارة المعارف العمومية ، قرار وزارى رقم (٢٤٠٤) بشأن إنشاء مكتب الوزير ، الصادر فى ١٣/٩/١٩٢٣ ، وزارة المعارف العمومية ، القاهرة ، ١٩٢٣ ، المادة الأولى.

(٢) ----- ، القرار الوزارى رقم (٥٠٨٨) بشأن إنشاء مكتب البحوث الفنية بوزارة المعارف العمومية ، الصادر فى ٦/٨/١٩٣٩ ، وزارة المعارف العمومية ، القاهرة ، ١٩٣٩ ، المادة الأولى.

(٣) مى شهاب ، تطور أجهزة البحث التربوى فى مصر ، المركز القومى للبحوث التربوية بالتعاون مع المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٢.

(٤) وزارة التربية والتعليم ، القرار الوزارى رقم (١١٢) لسنة ١٩٥٨ بشأن تشكيل اللجنة الدائمة للبحوث ، الصادر فى ٨/٢/١٩٥٨ ، وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، المادة الأولى.

ثم توالى بعد ذلك إنشاء المراكز والمؤسسات البحثية التربوية المتخصصة "ففى مطلع السبعينات انشأت الدولة المركز القومى للبحوث التربوية فى عام ١٩٧٢ ، ثم تلاه إنشاء مركز تطوير تدريس العلوم بجامعة عين شمس فى عام ١٩٧٣ ، ثم تلاهما إنشاء المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا فى عام ١٩٧٤ ، وهو أحد المجالس القومية المتخصصة، ثم مركز تطوير تدريس اللغة الانجليزية بجامعة عين شمس فى عام ١٩٧٦ ، هذا بالإضافة إلى العديد من كليات التربية بالجامعات المصرية المختلفة^(١)

مشكلة الدراسة:-

من خلال الاطلاع على الاسهامات التى قدمها البحث التربوى فى مجال إصلاح التعليم الثانوى وتطويره خلال الفترة من عام ١٩٢٣ - إلى عام ١٩٨١ يمكن القول بأن مشكلة هذه الدراسة تتمثل فى محاولة التعرف على درجة هذه الاسهامات ، وما هى أكثر الأبحاث أو الدراسات التربوية ذات الأثر فى عمليات إصلاح هذا النوع من التعليم وتطويره ؟ وفى هذا الصدد تود الدراسة الحالية أن تؤكد على وجود مثل هذه المشكلة من خلال استعراض الأبحاث والدراسات السابقة سواء التى قُدمت إلى كليات التربية أو إلى الندوات والمؤتمرات العلمية الخاصة بذلك. ففى دراسة سعيد اسماعيل على عن "عملية صنع القرار فى السياسة التعليمية" أوضح "أننا لا نستطيع أن نتغاضى عن مئات من الأبحاث والدراسات العلمية الجادة - فى معظمها - التى تصدت لمختلف قضايا التربية والتعليم ، لكننا يجب أن نسجل أن الكم الأكبر من هذه الابحاث والدراسات لا يستفاد بها من قبل صانعى السياسة التعليمية"^(٢).

وفى الدراسة التى قدمها كل من فاروق عبده فلييه ، والسيد سلامة الخميس إلى مؤتمر البحث التربوى الذى نظمته رابطة التربية الحديثة فى الفترة من ٢ - ٤ يوليو سنة ١٩٨٨ أوضحا "أن ثمة قضايا وإشكاليات تربوية وتعليمية تحتاج إلى بحث تربوى ودراسات علمية تربوية تسهم

(١) مى شهاب ، تطور أجهزة البحث التربوى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ص ١١-١٦ .

(٢) سعيد اسماعيل على ، "عملية صنع القرار فى السياسة التعليمية" ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى الأول للبحوث والدراسات السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة ، (٥-٩ ديسمبر ١٩٨٧ ، ص ٢٣ .

فى حل هذه الإشكاليات سعيا لتطوير التعليم المصرى"^(١).

وفى دراسة أخرى لسعيد اسماعيل على يؤكد على "أن على البحث العلمى (ومنه البحث التربوى) أن يتم من أجل المجتمع وذلك بأن يلبى احتياجاته ويتصدى لمشكلاته ومن ثم فلا ينبغي أن نعطى أولوية للبحوث ذات الوظيفة المعرفية وإنما لتلك ذات الوظيفة الاجتماعية"^(٢).

وفى دراسة أخرى قام بها يوسف سيد محمود عن وضع (خريطة مقترحة للبحوث التربوية فى مصر حتى عام ٢٠٠٠) "أوضحت وجود نحو (١٠٤) قضية أو مشكلة مجتمعية أو تعليمية يتوقع الخبراء أن تواجه المجتمع المصرى خلال السنوات القادمة حتى عام ٢٠٠٠ ، يمكن للبحث التربوى أن يقول كلمته فيها"^(٣).

أما دراسة محمد الصغير منصور الفواخرى عن (دور بعض مراكز البحث التربوى فى تطوير التعليم العام) فقد أوضح فيها مدى الحاجة إلى بحوث للتعرف على دور البحث التربوى فى محاولات التطوير والتحديث التى تمت وتتم بصفة مستمرة فى مجال التعليم العام"^(٤)

وفى دراسة أخرى لأحمد خيرى محمد على عن (دور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فى تطوير بعض جوانب التعليم فى جمهورية مصر العربية والعراق والأردن) أوضح "استجابة المسؤولين بالدول الثلاثة المذكورة لما قدمته هذه المنظمة من دراسات وتوصيات بشأن إصلاح التعليم الثانوى وتطويره أو تجريب صيغ جديدة لهذا النوع من التعليم مثل المدرسة الشاملة

(١) فاروق عبده فليه ، السيد سلامة الخميس ، البحث التربوى وقضايا التعليم المصرى فى الثمانينات بين المتخصصين

والمختصين (دراسة استطلاعية) ، دراسة مقدمة ألى بحوث مؤتمر البحث التربوى الواقع والمستقبل ، الذى نظمه رابطة التربية الحديثة ، فى الفترة من ٢ - ٤ يوليه ١٩٨٨ ، المجلد الثانى ، ص ٦٣ .

(٢) سعيد اسماعيل على ، "الدراسات العليا التربوية - الأزمة .. الأمل ، المؤتمر القومى لتطوير التعليم فى الفترة من ١٤ - ١٦ يونيو سنة ١٩٨٧ ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٥ .

(٣) يوسف سيد محمود ، "خريطة مقترحة للبحوث التربوية فى مصر حتى عام ٢٠٠٠" رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية جامعة الأزهر ، ١٩٨٤ .

(٤) محمد الصغير منصور الفواخرى ، "دور بعض مراكز البحث التربوى فى تطوير التعليم العام ، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية التربية جامعة الزقازيق ، ١٩٨٨ ، ص ١٠ .

أو البوليتكنيكية والاتجاه نحو الاختيار من شعب متعددة ومتنوعه في التعليم الثانوي"^(١)
أما الدراسة التي قدمها أحمد همام إبراهيم همام عن (علاقة البحث العلمي في مجال
التربية بأجهزة رسم وتنفيذ السياسة التعليمية) "فقد حاولت الكشف عن الصلات القائمة بين أجهزة
البحث العلمي في المجال التربوي وبين أجهزة رسم وتنفيذ السياسة التعليمية في مصر ، وإلى أي
مدى يمكن الاستفادة من نتائج البحوث في المجال التربوي ، في وضع وتنفيذ السياسة التعليمية
في مصر"^(٢)

كما سبق يتضح أن ثمة مشكلة ما زالت مطروحة علي ساحة البحث التربوي تتلخص في
التعرف على الأثر الذي يمكن أن يحدثه إياه في مجال إصلاح التعليم وتطويره، وما إذا كان البحث
التربوي بمؤسساته المختلفة قادر علي تتبع المشكلات والقضايا المتعلقة بالنظام التعليمي (ومن بينها
المشكلات والقضايا الخاصة بالتعليم الثانوي) ودراستها دراسة علمية متخصصة وتقديم الحلول
العلمية المناسبة لها ، وهل أن لديه (أي البحث التربوي) القدرة على تخطي هذه المرحلة بالمشاركة
في بناء السياسة التعليمية بحيث تكون واضحة المعالم ، وتقديم الأفكار الجديدة والمستحدثة في
مجال إصلاح التعليم وتطويره.

كما وأن المشاهدات الواقعية تؤكد على أن البحث التربوي قد ساهم منذ نشأته في
عمليات إصلاح التعليم وتطويره وإن اختلفت درجات هذا الاسهام من فترة تاريخية إلى أخرى وفي
نوع من التعليم إلى آخر ، وذلك بحسب وصول مخرجات البحث التربوي إلى صانعي القرار في
المؤسسة التعليمية أو الذين بيدهم أمور الإصلاح والتطوير في هذه المؤسسة.

إذا المشكلة في هذه الدراسة تكمن في إدراك العلاقة بين ما يحدث من تطوير واصلاح
في بنية التعليم الثانوي بشقيه العام والفنى (على وجه الخصوص) وبين مدى استفادة هذا الأخير
من البحث التربوي في هذا المجال.

(١) أحمد خيرى محمد على ، "دور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تطور بعض جوانب التعليم في

جمهورية مصر العربية والعراق والأردن" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية جامعة أسيوط ، ١٩٧٨ .

(٢) أحمد همام إبراهيم همام ، "علاقة البحث العلمي في مجال التربية بأجهزة رسم وتنفيذ السياسة التعليمية ، رسالة

ماجستير غير منشورة ، كلية التربية جامعة الأزهر ، ١٩٨٠ .

والمشكلة بشكل أكثر تحديدا تكمن في كيف كان للبحث التربوي بأنواعه وأشكاله المختلفة أثر في إصلاح التعليم الثانوي وتطويره في الفترة من عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٨١؟ وما طبيعة هذا الأثر؟ وما حجمه؟ وما أهم الفترات التاريخية التي يمكن أن نميز فيها ملامح معينة للتطوير في بنية التعليم الثانوي (بشقيه العام والفنى) خلال تلك الفترة؟.

تساؤلات الدراسة:-

وإنطلاقا من المشكلة التي تم تحديدها فيما سبق ، يمكن صياغة التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة على النحو التالي:

- ما أهم الأبحاث والدراسات التربوية في الفترة من عام ٢٣ - إلى- عام ١٩٨١؟ وما مدى استفادة التطوير الذي حدث في بنية التعليم الثانوي من نتائجها؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي الاسئلة الفرعية التالية:-

- ١) ما أهم الأبحاث التربوية التي أثرت في تطوير بنية التعليم الثانوي في الفترة من عام ٢٣ - ١٩٣٥؟
- ٢) ما أهم الأبحاث التربوية التي أثرت في تطوير بنية التعليم الثانوي في الفترة من عام ٣٥ - ١٩٥١؟
- ٣) ما أهم الأبحاث التربوية التي أثرت في تطوير بنية التعليم الثانوي في الفترة من عام ٥١ - ١٩٥٦؟
- ٤) ما أهم الأبحاث التربوية التي أثرت في تطوير بنية التعليم الثانوي في الفترة من عام ٥٦ - ١٩٦٨؟
- ٥) ما أهم الأبحاث التربوية التي أثرت في تطوير بنية التعليم الثانوي في الفترة من عام ٦٨ - ١٩٨١؟
- ٦) ما أهم إنعكاسات نتائج البحث التربوي على عمليات إصلاح التعليم الثانوي وتطويره خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٨١؟

الهدف من الدراسة:-

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على أهم الفترات التاريخية التي تم فيها إصلاح التعليم الثانوى بشقيه العام والفنى ، وما إذا كان للبحث التربوى أثر فى ذلك؟ وما هى أهم الأبحاث والدراسات والتقارير التربوية التي صدرت عن مؤسسات بحثية أو عن متخصصين خلال تلك الفترة وأثرها فى عمليات إصلاح التعليم الثانوى وتطويره، ويمكن صياغة هذا الهدف العام السابق من خلال الأهداف الفرعية التالية:-

- ١- رصد أهم ملامح التطوير فى بنية التعليم الثانوى بشقيه العام والفنى فى الفترة من عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٨١.
- ٢- إبراز الأثر الذى أحدثه البحث التربوى الذى صدر خلال تلك الفترة فى عمليات إصلاح التعليم الثانوى وتطويره وذلك وفقا للمحاور التالية:
 - أ) سياسة القبول.
 - ب) مدة الدراسة ونظم التشعيب.
 - ج) الخطط والمقررات الدراسية.
 - د) نظم الإمتحانات.

أهمية الدراسة:-

ترجع أهمية الدراسة الحالية إلى كونها من الدراسات التى تحاول الكشف عن الأثر الذى يمكن أن يحدثه البحث التربوى بأنواعه وأشكاله المختلفة فى مجالات إصلاح التعليم وتطويره بشكل عام والتعليم الثانوى بشكل خاص ، وذلك فى خلال فترة تاريخية امتدادها نحو ستين عاما تقريبا والتي تبدأ من عام ١٩٢٣ أى السنة التى صدر فيها أول دستور للبلاد بعد انهاء الحماية البريطانية عنها بموجب تصريح (٢٨) فبراير سنة ١٩٢٢ ، كما أنها السنة التى أنشئ فيها أول مكتب فنى متخصص لدراسة المسائل المتعلقة بالتعليم والمعروف باسم (مكتب الوزير) ، وحتى عام ١٩٨١ وهى السنة التى صدر فيها قانون التعليم ما قبل الجامعى رقم (١٣٩) والذي ما يزال العمل به ساريا (هو وتعديلاته المختلفة والتي من أهمها القانون رقم (٢٣٣) لسنة ١٩٨٨) حتى الآن ، كما أنها السنة التى بدأت معها فترة رئاسية جديدة والتي لا يجوز من المنظور العلمى تقييمها الآن.

كما ترجع أهمية الدراسة الحالية إلى كونها من الدراسات القليلة في مجال إدراك العلاقة بين ما يحدث من تطوير وإصلاح في بنية التعليم الثانوى بشقية العام والفنى وبين مخرجات البحث التربوى بأنواعه المختلفة خلال تلك الفترة التى سبق ذكرها.

حدود الدراسة:-

١- الحدود الزمانية:

ستقوم الدراسة الحالية بتناول أهم ملامح التطوير في بنية التعليم الثانوى بشقيه العام والفنى وأثر البحث التربوى فيها وذلك خلال الفترة المحددة في عنوانها والتي تمتد من عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٨١ ، وفق مراحل زمنية محددة تتميز كل منها بحدوث ملامح تطويرية معينة في بيئة هذا النوع من التعليم.

٢- الحدود الموضوعية: وتنقسم إلى قسمين هما.

(أ) القسم الأول: ويتناول التعليم الثانوى بشقيه العام والفنى وذلك لأن هذا النوع من التعليم يمثل مرحلة تعليمية واحدة رغم ما فيها من تنوع واختلاف ، هذا بالإضافة إلى وجود مرحلة زمنية داخل الفترة التى تناولها الدراسة الحالية (٢٣ - ١٩٨١) حدث فيها توحيد ومساواة بين أنواع التعليم الثانوى والتي بدأت مع صدور القانون رقم (١٤٢) لسنة ١٩٥١ وانتهت مع صدور مجموعة قوانين التعليم الفنى فى عام ١٩٥٦. هذا وسوف تقتصر الدراسة الحالية على تناول المحاور التالية من بنية التعليم الثانوى والتي تتمثل فيما يلى:-

(أ) سياسة القبول. (ب) مدة الدراسة ونظم التشعيب.

(ج) خطط الدراسة ومقرراتها. (د) نظم الامتحانات.

(ب) القسم الثانى: تتناول فيه الدراسة البحث التربوى بمفهومه العام والشامل والذي

يشتمل على الابحاث والدراسات والتقارير التربوية سواء التي صدرت عن جهات أو مؤسسات بحثية تربوية أو عن متخصصين والتي يمكن تحديدها فيما يلى:

أولاً: الأبحاث أو الدراسات أو التقارير التي صدرت عن جهات أو مؤسسات بحثية تربوية:-

- ١- مكتب الوزير (١٩٢٣).
- ٢- اللجنة الفنية بوزارة المعارف (١٩٢٤).
- ٣- مكتب المشروعات الجديدة (١٩٢٥).
- ٤- معهد التربية (١٩٢٩).
- ٥- المكتب الفني (١٩٣٥).
- ٦- رابطة التربية الحديثة (١٩٣٨).
- ٧- هيئة البحوث الفنية (١٩٣٩).
- ٨- رابطة خريجي معاهد وكليات التربية (١٩٤٣).
- ٩- المراقبة العامة للبحوث الفنية والمشروعات (١٩٤٦).
- ١٠- الإدارة العامة للبحوث الفنية والمشروعات (١٩٥٥).
- ١١- اللجنة الدائمة للبحوث بوزارة التربية والتعليم (١٩٥٨).
- ١٢- الإدارة العامة للبحوث الفنية بوزارة التربية والتعليم
- ١٣- المركز القومي للبحوث التربوية (١٩٧٢).
- ١٤- مركز تطوير تدريس العلوم بجامعة عين شمس (١٩٧٣).
- ١٥- المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا (١٩٧٤).
- ١٦- مركز تطوير تدريس اللغة الانجليزية بجامعة عين شمس (١٩٧٦).

ثانياً: أبحاث ودراسات وتقارير المتخصصين:-

- ١- تقرير المستر ف.ه. (مان) (١٩٢٩).
- ٢- تقرير د. (كلابريد) (١٩٢٩).
- ٣- تقرير نجيب الهلالي عن "التعليم الثانوي عيوبه ووسائل إصلاحه" (١٩٣٥).
- ٤- تقرير كل من لبريت ومحمد فهمي وسيس عن (تعديل التعليم الثانوي عام ١٩٣٥).
- ٥- آراء طه حسين التربوية الخاصة بتطوير التعليم الثانوي من خلال كتابه (مستقبل الثقافة في مصر ١٩٣٨).
- ٦- التقرير الثاني لنجيب الهلالي عن إصلاح التعليم في مصر (١٩٤٣).

٧- دراسات وأبحاث اسماعيل القباني التي وردت في كتابيه.

(أ) سياسة التعليم في مصر (١٩٤٤).

(ب) دراسات في مسائل التعليم (١٩٥١).

٨- دراسة أحمد زكي صالح عن (الأسس النفسية للتعليم الثانوى (١٩٥٩).

من التحديد السابق لأنواع البحوث والدراسات والتقارير التربوية التي سوف تتناولها الدراسة الحالية ، نجد انها تستبعد في هذا المجال أبحاث ودراسات رسائل الماجستير والدكتوراه وكذا أبحاث ودراسات الترقية لأعضاء هيئات البحوث بكليات التربية وذلك للأسباب التالية:

- ١- كثرة أعداد أبحاث ودراسات الماجستير والدكتوراه ، فقد وصل عدد ما يخص قسم أصول التربية وحدة حتي عام ١٩٨٥ إلى نحو (٤١٢) دراسة يخص منها البحث التربوى والتعليم الثانوى العشرات^(١).
- ٢- صعوبة تتبع أثر أو انعكاسات هذه الأبحاث أو الدراسات في عمليات إصلاح التعليم الثانوى وتطويره
- ٣- كما أن معظم هذه الأبحاث أو الدراسات (إن لم يكن جميعها) الهدف منها هو حصول أصحابها على الدرجات العلمية المتقدمين إليها ، هذا بالإضافة إلى بُعد معظمها عن مشكلات الواقع التربوى أو التعليمى ، بل إن البعض الآخر المرتبط منها بهذا الواقع لا تصل مخرجاته البحثية لسبب أو لآخر إلى من بيدهم أمور اصلاح التعليم وتطوير بنيته.

(١) راجع فى ذلك:

(أ) نجاح حسنين أبو عرايس ، معوقات الاستفادة من نتائج وتوصيات البحوث التربوية فى مصر ، رسالة دكتوراه

غير منشورة ، كلية التربية جامعة الأزهر ، ١٩٨٩ ، ص ٧٥.

(ب) دليل الرسائل العلمية للدكتور/ محمود الناقة.

(ج) أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، دراسة مسحية تقييمية للبحوث التربوية والنفسية منذ الثلاثينات

(التقرير النهائى ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ص ٤٥١ - ٤٥٧ .

منهج الدراسة وأدواته:-

لما كانت الدراسة الحالية تتناول قضية لها بعدان ، الأول تاريخي يتعلق برصد أهم ملامح التطوير في بنية التعليم الثانوى من خلال المحاور التى سبق تحديدها من قبل وذلك خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٨١ ، والبعد الآخر تحليلي يتعلق ببيان أثر البحث التربوي وانعكاس نتائجه على عمليات إصلاح هذا النوع من التعليم وتطويره خلال تلك الفترة. لذا فإن الدراسة سوف تعتمد على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي وذلك علي النحو التالي.

فالمنهج التاريخي^(١) سوف تعتمد عليه الدراسة حين تتناول دور القوي والعوامل الثقافية المؤثرة في تطوير التعليم الثانوى ، كما تستند عليه أيضا حينما تقوم بفحص ودراسة كل الوثائق الرسمية من قوانين وقرارات وزارية ومذكرات توضيحية التى اختصت بإصلاح التعليم الثانوى وتطويره خلال الفترة التى تتناولها. كما تستخدم الدراسة أيضا المنهج التاريخي حينما تقوم بتتبع أشكال وأنواع البحث التربوى الذي ظهر خلال الفترة التاريخية التى تتناولها (٢٣ - ١٩٨١) وخاصة تلك الدراسات والأبحاث والتقارير التربوية التى لها علاقة بعمليات إصلاح التعليم الثانوى وتطويره.

اما المنهج الآخر فهو المنهج الوصفي والذي ينقسم بدوره إلى ثلاثة أنواع هى كالتالى:-^(٢)

- ١- الدراسات المسحية
- ٢- دراسات العلاقات المتبادلة
- ٣- دراسات النمو والتطور

(١) لمزيد من التفاصيل عن المنهج التاريخي راجع:-

أ) ديو بولد ب ، فان دالين ، مناهج البحث فى التربية وعلم النفس ، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٩٤ .

ب) محمد لبيب النجى ، محمد منير مرسى ، البحث التربوى - أصوله ومناهجه ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ١٨٤ - ١٨٥ .

(٢) لمزيد من التفاصيل عن المنهج الوصفي راجع:-

أ) جابر عبد الحميد جابر ، أحمد خيرى كاظم ، مناهج البحث فى التربية وعلم النفس ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ١٣٤ .

ب) فؤاد البهى السيد ، البحث التربوى ، مشكلاته ، أنواعه ، آراء حول البحوث التربوية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (إدارة التربية) ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ١٤ .

وسوف تكتفي الدراسة الحالية بالاعتماد على النوع الثاني من الأنواع السابقة ، وهو الخاص بدراسات العلاقات المتبادلة أو ما يُعرف باسم (الدراسات السببية) وذلك حينما تتعرض هذه الدراسة إلى بيان الأثر الذي أحدثه البحث التربوي بأشكاله وأنواعه المختلفة في إصلاح وتطوير التعليم الثانوى بشقيه العام والفنى ، أو بمعنى أكثر وضوحا سوف تستند إليه الدراسة حينما تقوم بتقصى إنعكاسات نتائج البحث التربوى على عمليات إصلاح التعليم الثانوى وتطويره.

كما تستخدم الدراسة الحالية بالاضافة إلى المنهجين السابقين بعض الأدوات البحثية المساعدة فى إجراء هذه الدراسة خاصة ما يتعلق منها بفحص الدراسات والأبحاث والتقارير التربوية التى تتعلق بتطوير التعليم الثانوى ، وكذا فحص ودراسة التشريعات الخاصة بالتعليم الثانوى بشقيه العام والفنى ، كما تقوم الدراسة أيضا بإستخدام المقابله المفتوحه مع بعض القائمين على الأجهزة البحثية التربوية والأجهزة التعليمية بهدف الوقوف على قنوات الاتصال بين البحث التربوى ومخرجاته ونتائجه المختلفة وبين ما يحدث فى النظام التعليمى (لاسيما التعليم الثانوى) من إصلاح وتطوير.

مصطلحات الدراسة:-

تشتمل هذه الدراسة على ثلاثة مصطلحات رئيسية هى:

٢- التطوير

١- البحث التربوى

٣- التعليم الثانوى

١) البحث التربوى

فى حقيقة الامر أنه لا يوجد تعريف جامع مانع لمفهوم البحث العلمى فى مجال التربية ، ذلك لأن البحث التربوى تتعدد مجالاته ، ونشاطاته وأغراضه وأهدافه ، فيقول عنه (سلاكتر) "انه يختلف باختلاف طبيعة الموضوع فمرة نجده فى دراسة مستقبلية لبعض المدارس والفصول الدراسية فى منطقة معينة ، ومرة أخرى نجده فى دراسة تجريبية لمنهج أو طريقة معينة"^(١)

(1) Slakter, G.M. Statistical Inference for Educational research, Addison wesly Publishing company, Unc., U.S.A. 1972, P. 3.

كما يعرفه كل من (بيج وتوماس) بأنه عبارة عن "دراسة للنظم التربوية والعمليات التعليمية من خلال بحث واستقصاء الفروع المختلفة لنظرية التربية باستخدام مناهج مختلفة من بين مناهج البحث المستخدمة فى العلوم الانسانية والاجتماعية"⁽¹⁾. كما يراه البعض الآخر أنه عبارة عن "جهود مخططة تستهدف حل مشكلات محددة ، أو إضافة جديدة للعلم أو توضيح أفضل الطرق لتطبيق الافكار والنظريات الجديدة فى الميدان التربوى"⁽²⁾

وفى إطار هذا المفهوم السابق يقدم (كليفورد) مفهوما للبحث التربوى يتفق إلى حد ما معه فهو يقول عنه "أنه الدراسة العلمية المنظمة للقضايا والمشكلات التربوية التى لا تقف عند حد تجميع الحقائق أو الإعتماد على المعلومات المعروفة أو البحث عن العلل الضعيفة أو استخدام النقد السطحى أو الاجراءات البسيطة ، وانما هو عبارة عن كيفية البحث عن الحقائق العلمية الدقيقة والاعتماد على العلل والأسباب القوية ، واستخدام التحليل الناقد والاجراءات العلمية الواعية والمقصودة"⁽³⁾.

وفى إطار هذا المفهوم يقدم (رازافيه فيرى) مفهومه عن البحث التربوى حيث يراه أنه "عبارة عن استخدام المنهج العلمى فى دراسة الموضوعات والمشكلات التربوية ، ومن ثم فإنه يهدف إلى تحقيق الاهداف العامة للبحوث العلمية فى هذا المجال"⁽⁴⁾

كما أن كل من فاروق عبده فلييه ، والسيد سلامه الخميس يقدمان مفهوما للبحث التربوى لا يختلف كثيرا عما سبق من مفاهيم ، فهما يرانه "أنه نشاط منظم لتقصى الحقائق فى ميدان التربية والتعليم والتصدي لقضايا الواقع التربوى والتعليمى ومشكلاته بمنهجيته علمية بهدف اكتشاف الحقائق والمعارف وتطويرها ، والوصول إلى حلول للمشكلات التربوية والتعليمية والتوصل

(1) Page, G.T. and Thomes, J.B, International Dictionary of Education, Kegan Page Limited, London , 1979. P. 115.

(٢) الدمرداش سرحان ، "البحث التربوى ، تخطيطه وتنسيقه" التقرير النهائى لتوصيات اجتماع الخبراء العرب المتخصصين فى البحوث التربوية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٦٠ .

(3) Clifford, Gerldine Joncich, Research Educational History, The Encyclopedia of Education , PP. 519 - 525.

(4) Gajendrak, Verma Ruthm Beard, What is Educational research? Published by Gower Publishing Company limited Gower House Croft Road, 1981, P. 27.

لنتائج صالحة للتعميم لضبط الظواهر والتنبؤ باتجاهاتها المستقبلية^(١)

مما سبق يتضح أن البحث التربوي شأنه في ذلك شأن باقي البحوث العلمية يستند على أصول وقواعد علمية دقيقة ، فهو تطبيق للمنهج والطريقة العلمية فى مجال التربية والبيادين المرتبطة بها ، ومن ثم فتخلص الدراسة الحالية إلى وضع مفهوم إجرائى لماهية البحث التربوي تنطلق منه لتحقيق أهدافها حيث تحدده بأنه عبارة عن "أى بحث أو دراسة أو تقرير يتبع المنهج العلمى ومستوفيا لشروطه بهدف دراسة مشكلة أو قضية تربوية أو تعليمية ، لمعرفة أسباب حدوثها ، ومظاهر وجودها ونتائجها الحاضرة والمستقبله ، كى يمكن وضع الحلول المناسبة لها بحيث يمكن تجنب وقوعها في المستقبل"

ويتضح من المفهوم السابق أنه ضم إلى جانب البحوث والدراسات التربوية جانب آخر هو التقارير التربوية التى يمكن أن ترقى إلى مستوى الأبحاث والدراسات التربوية ، وبالتالي لن تتناول الدراسة الحالية تلك التقارير علي علاتها وشموليتها ، بل ستقتصر على تناول البعض منها خاصة تلك التى تعالج قضية أو مشكلة محددة بعينها ، والتي تتبع إلى حد كبير المنهجية العلمية فى تناول المشكلة أو القضية محل التقرير ، ومن أمثلة تلك التقارير التى سوف تتناولها الدراسة الحالية تحت مظلة البحث التربوي تقرير المستر (مان) وتقرير د. (كلابريد) ، وتقريرى نجيب الهلالي وغيرهم ممن سبقت الإشارة إليهم فى حدود الدراسة.

ويرجع السبب فى ضرورة تناول مثل هذه التقارير وعدم اغفالها عند تناول قضية أثر البحث التربوي فى تطوير التعليم الثانوى فى الفترة من عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٨١ إلى العوامل التالية:

- ١- إن مثل هذه التقارير اتبعت إلى حد كبير الأسلوب العلمى فى تناول القضايا أو المشكلات محل التقرير ، حيث تضمنت الإجابة عن مشكلات محددة ، بالإضافة إلى وضعها لتصورات مستقبلية دقيقة لتجنت مثل هذه المشكلات فى المستقبل.
- ٢- كما ان مثل هذه التقارير لا يمكن إغفال دورها فى عمليات إصلاح التعليم الثانوى وتطويره خلال الفترة الزمنية التى تقوم الدراسة الحالية بتناولها.

(١) فاروق عبده فليبه ، السيد سلامه الخميسى ، البحث التربوي وقضايا التعليم المصرى فى الثمانينات بين

٣- هذا بالإضافة إلى أن الدراسة ستقتصر على تناول تلك التقارير التي قدمها متخصصون مشهود لهم بالكفاءة والموضوعية والذين سبقت الإشارة إليهم.

٢- التطوير

لقد حاول الكثيرون من الباحثين في العلوم الانسانية والاجتماعية توضيح مفهوم التطوير ، فثمة من يراه أنه عبارة عن "الوصول بالشئ المطور أو المراد تطويره إلى أحسن صورة من الصور ، حتي يؤدي الغرض المطلوب منه بكفاءة تامة"^(١)

كما يراه البعض الآخر أنه عبارة عن "نمط من أنماط التغيير التي يمر بها الفرد أو النظم الاجتماعية نتيجة لتفاعل العديد من القوى مثل الأفراد والمنظمات المجتمعية والعادات الاجتماعية، وهو يعني تغيير يتصف بالنمو لبنية معينة أو لوظيفة أو مهارة معينة ، وهذا النمو يعتمد على مراحل متعددة"^(٢).

إلا أن البعض الآخر ينظر إليه من وجهة أخرى فيرونه أنه عبارة عن "التقدم ، فهو يسير إلى الجانب الارتقائي أي أنه يقرر دائما ما يجب أن يكون نحو غاية معينة وهو يتضمن دائما مدخلا معياريا لذلك يهتم بالبحث عن مجتمع أفضل والبحث عما ينبغي أن يكون"^(٣)

إلا أن هناك من استطاع أن يقدم مفهوماً موجزاً عن التطوير حيث قصد به "التغييرات التي تحدث في النظم الفردية أو النظم الجماعية أو المجتمعية ومنها علي سبيل المثال النظم التعليمية"^(٤). كما تقدم موسوعة التربية المقارنة مفهوماً آخر للتطوير لا يختلف كثيرا عن المفهوم السابق حيث تقصد به "التغييرات التي تحدث في النظم التعليمية والتي عادة ما تتأثر بالنماذج الأجنبية"^(٥).

(١) حلمي أحمد الوكيل ، حسين بشير محمود ، الاتجاهات الحديثة في تخطيط وتطوير مناهج المرحلة الأولى ، وزارة

التربية والتعليم بالاشتراك مع كلية التربية جامعة عين شمس ، ٨٤ - ١٩٨٥ ، ص ١٠٠ .

(2) Carter V. Good; Editor; Dictionary of Education, MC-Graw Hill Book Company, New York, 1973, P. 177.

(٣) حسين عبد الحميد أحمد ، تطوير النظم الاجتماعية واثرها على الفرد والمجتمع، ط ٢ ، المكتب الجامعي الحديث،

الاسكندرية ، ١٩٨٦ ، ص ٢٨ .

(4) Mohammed Ali Alkhuli, Dictionary of Education, Publishing Company, Beirut, Lebanon, 1981, P. 122.

(5) T. Neville Postle Thwaite, The Encyclopedia of Comparative Education And National Systems of Education , Oxford, Pergamon Press, 1988 , P. 11.

مما سبق استعراضه من مفاهيم لمعني التطوير ، يمكن للدراسة الحالية أن تحدد مفهوما له في أنه عبارة عن "عملية تعنى تغيير الواقع إلى الأحسن والأفضل ، وهذا التغيير يتم فى ضوء العوامل والقوى المجتمعية ، وذلك إما بإصلاح هذا الواقع وعلاج نواحي القصور الموجوده به ، أو بتطويره كلية عن طريق بناء نظام جديد يعتمد على أفضل ما هو موجود للوصول إلى أحسن وضع ممكن"

وإذا إنطلقنا من هذا التصور السابق لمعني التطوير وحاولنا أن نستخدمه في هذه الدراسة فنعني به الإصلاح أو التغيير إلى الأحسن والأفضل الذي أحدثه البحث التربوي بنوعيه (سواء البحث المؤسساتى أو بحث المتخصصين) فى بنية التعليم الثانوى بشقيه العام والفنى خلال الفترة التى تتناولها الدراسة الحالية والممتدة من عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٨١ .

٣- التعليم الثانوى

هو جزء من النظام التعليمى ، تنقسم الدراسة فيه إلى نوعين الأول يسمى بالتعليم الثانوى العام أو (النظري) والآخر يسمى بالتعليم الثانوى الفنى ، وسوف تتناول الدراسة الحالية هذين النوعين من التعليم الثانوى وذلك للأسباب والمبررات التى وردت فى حدود الدراسة من قبل.

الدراسات السابقة:

تم تقسيم الدراسات السابقة فى هذا المجال إلى ثلاثة اقسام وذلك وفق المتغيرات التى يشملها عنوان الدراسة الحالية ، حيث يتناول القسم الأول منها الدراسات التى تتعلق بالبحث التربوي ذاته، ويتناول القسم الثانى الدراسات التى تتناول إصلاح التعليم الثانوي وتطويره، أما القسم الثالث فيتناول تلك الدراسات التى تتعلق بالعلاقة بين البحث التربوي ومخرجاته المختلفة وبين التعليم الثانوي سواء كانت بهدف إصلاحه أو تطويره.

أولا الدراسات التي تتعلق بالبحث التربوي

(١) اتجاهات الفكر التربوي في مصر من عام ١٩٢٣ - ١٩٥٢^(*)

مشكلة الدراسة :-

حدد الباحث مشكلة دراسته في التساؤل الرئيسي التالي:-

ما أهم الاتجاهات الفكرية التربوية من عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٥٢؟ وقد افترض الباحث في بداية دراسته أن الفكر التربوي ما هو إلا تعبير عن واقع المجتمع وواقع قياداته وتطور لمطالبه.

الهدف من الدراسة :-

كان الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على أهم الاتجاهات الفكرية التربوية التي سادت المجتمع المصري في الفترة من عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٥٢ وذلك من خلال رصد أهم المدارس الفكرية التربوية التي ظهرت خلال تلك الفترة ومدى تأثيرها بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي سادت المجتمع المصري آنذاك.

منهج الدراسة :-

استخدم الباحث المنهج التاريخي والتحليل الثقافي الذي يتناسب وطبيعة المعالجة لمشكلة دراسته.

نتائج الدراسة :-

كشفت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج لعل من أهمها:-

١- أن الفكر التربوي في مطلع الفترة التي تناولتها هذه الدراسة (أى بداية الثلاثينات والاربعينات من هذا القرن) كان أكثر تعبيراً عن الاتجاه الاخلاقي التقليدي ، الذى فهم التربية على انها عملية يتم من خلالها توصيل المعارف المقربة إلى الخالق (سبحانه وتعالى) وأن الهدف الأساسى منها! اكتساب وتنمية القيم الاخلاقية الحميدة.

(*) حسان محمد حسان ، "اتجاهات الفكر التربوي في مصر من ١٩٢٣ - ١٩٥٢" ، رسالة ماجستير غير منشورة ،

٢- كشفت الدراسة أيضا عن نمو تيار سيكولوجى في الفكر التربوى ظهر خلال الفترة التى تناولتها الدراسة اكتسب دفعات قوية بزيارة د. (كلابريد) وبجهود معهد التربية ، ونظر أصحاب هذا الاتجاه إلى التربية من منظور سيكولوجى ، كما طالبوا بضرورة تنظيم عملية التعليم وفق مراحل سيكولوجية معينة.

٣- كما كشفت الدراسة أيضا عن ظهور اتجاه ثالث ظهر فى الفكر التربوى المصرى المعاصر يجمع بين أطراف المدرسة الاخلاقية والمدرسة السيكولوجية ، ونظر أصحاب هذا الإتجاه إلى التربية ، على أنها عملية إجتماعية القصد منها الاعداد للحياة ، مما دفع أنصاره إلى المناداه بضرورة تفاعل التربية والمدرسة مع الإطار الثقافى والإجتماعى للبيئة.

(٢) "دراسة مقارنة لبعض مشكلات البحث التربوي فى مصر وبعض الدول الأخرى" (*)

تساؤلات الدراسة :-

حدد الباحث تساؤلات دراسته فيما يلى:-

١- إلى أى مدى تتوافر لأجهزة البحث التربوى الإدارة والتنظيم بالدرجة التى تساعدها على تحقيق أهدافها؟

٢- إلى أى مدى تتوافر لأجهزة البحث التربوى التمويل الذى يساعدها على تقديم بحوث تربوية جيدة؟

٣- إلى أى مدى تهتم أجهزة البحث التربوى بتوفير هيئة من الباحثين التربويين المؤهلين والمدرين؟

الهدف من الدراسة :-

كان الهدف من هذه الدراسة ما يلى:-

- التعرف على مشكلات البحث التربوى فى مصر من حيث إدارته ، وتنظيمه ، وتمويله ، والباحثين التربويين القائمين عليه.

(*) أحمد اسماعيل حجي ، "دراسة مقارنة لبعض مشكلات أجهزة البحث التربوي فى مصر وبعض الدول الأخرى" ،

- الإستفادة من دراسة أجهزة البحث التربوى فى بعض الدول المتقدمة فى علاج مشكلات البحث التربوى فى مصر.
- تقديم تصور مقترح لجهاز أو أكاديمية للبحث التربوي فى مصر ، بحيث يكون هذا التصور هو الهدف الاساسى الذى من أجله كانت تلك الدراسة.

منهج الدراسة وأدواته :-

اتبع الباحث المنهج المقارن فى علاج مشكلة دراسته بإعتباره أنسب المناهج لهذه الدراسة ، كما استخدم الباحث الاستبيان كأداة مساعده له وقد وجهه إلى الباحثين التربويين العاملين بالمركز القومى للبحوث التربوية ، وذلك للتعرف من خلاله على المشكلات المتصلة بالبحث التربوى فى مصر ، بالاضافة إلى استخدامه أيضا للمقابلة الشخصية مع مديرى أجهزة البحث التربوى وبعض العاملين بها.

نتائج الدراسة :-

صاغ الباحث نتائج دراسته على شكل توصيات ومقترحات لعل من أهمها:-

- إنشاء أكاديمية للبحث التربوى وتطوير التعليم فى مصر ، تكون مهمتها وضع خطط البحوث التربوية على مستوى الجمهورية وفق إستراتيجية قومية وفى ضوء الحاجات البحثية.
- كما اقترحت هذه الدراسة ، أن تتكون هذه الأكاديمية من عدد من المعاهد البحثية التربوية لكل منها ميزانيته الخاصة به ، كما اقترحت الدراسة أيضا بعض النماذج لمثل هذه المعاهد ، كمعهد بحوث المناهج وطرق التدريس ، ومعهد بحوث التقويم والارشاد النفسى ، ومعهد بحوث تكنولوجيا التعليم والمعلومات التربوية ، ومعهد بحوث التخطيط التربوى واقتصاديات التعليم ، ومعهد بحوث التربية المقارنة الخ.

(٣) "خريطة مقترحه للبحوث التربوية فى مصر حتى عام ٢٠٠٠" (٤).

مشكلة الدراسة :-

حدد الباحث مشكلة دراسته فى التساؤل الرئيسى التالى:-

- ما أهم القضايا والمشكلات التى واجهت وتواجه المجتمع المصرى والتى من المنتظر أن تواجهه حتى عام ٢٠٠٠ والتى يجب أن تتصدى لها البحوث التربوية بالدراسة والبحث؟

الهدف من الدراسة :-

كان الهدف من هذه الدراسة ، هو وضع خريطة بحثية مقترحه لأهم الدراسات والبحوث التربوية التى يجب على البحث التربوى أن يتصدى لعلاجها حتى عام ٢٠٠٠.

منهج الدراسة :-

استخدم الباحث منهج التنبؤ فى علاج مشكلة دراسته ، وذلك بهدف التنبؤ بالقضايا والمشكلات التربوية ، وقد استعرض الباحث بعض أساليب منهج التنبؤ ، مثل التنبؤ بالاتجاه ، أو التنبؤ الحدسى ، أو التنبؤ باستخدام النماذج ، أو التنبؤ بالبرمجه ، وقد أستقر الباحث على استخدام أسلوب التنبؤ الحدسى ، لتوافق هذا الأسلوب مع طبيعة هذه الدراسة التى تسعى إلى التعرف على أهم القضايا والمشكلات المجتمعية والدور الذى يمكن للتربية أن تقوم به من أجل علاجها حتى عام ٢٠٠٠.

نتائج الدراسة :-

توصلت هذه الدراسة إلى رصد نحو (١٠٤) قضية أو مشكلة مجتمعية أو تعليمية يتوقع الخبراء أن تواجه المجتمع المصرى خلال السنوات القادمة وحتى عام ٢٠٠٠ ، أى خلال ستة عشر عاما والتى تبدأ من عام ١٩٨٤ حيث انتهى الباحث من دراسته وحتى عام ٢٠٠٠ وهى السنة التى تتوقف عندها تلك الدراسة.

- كما أوضحت هذه الدراسة الدور الذى يمكن أن تقوم به التربية فى مواجهة تلك المشكلات والقضايا بالبحث والدراسة والتحليل بهدف ايجاد الحلول المناسبة لها.

(*) يوسف سيد محمود ، "خريطة مقترحه للبحوث التربوية فى مصر حتى عام ٢٠٠٠" ، رسالة ماجستير غير

ثانيا الدراسات التي تتعلق بالتعليم الثانوى

(٤) "تطور التعليم الثانوى العام فى مصر من عام ١٨٢٥" (*)

تساؤلات الدراسة :-

- ١- ما الظروف التي أدت إلى نشأة التعليم الثانوى الحديث؟
- ٢- ما العوامل التي أثرت في هذا التعليم من حيث تحديد أهدافه وتنظيمه وإعداد معملية؟
- ٣- إلى أى مدى تأثر التعليم الثانوى العام بالظروف المحيطة به؟
- ٤- إلى أى مدى تأثر هذا النوع من التعليم بالمرحلة العالية؟
- ٥- ما أهم المشكلات التي تواجه نظام التعليم الثانوى القائم ، وإلى أى حد يمكن الاستفادة من الاتجاهات العالمية المعاصرة في إعادة تنظيمه؟

الهدف من الدراسة:-

كان الهدف من هذه الدراسة هو الوقوف على أهم التطورات والتغيرات التي شهدتها نظام التعليم الثانوى منذ نشأته فى عام ١٨٢٥م وحتى عام ١٩٧٦ ، وهو العام التى إنتهت فيه هذه الدراسة.

منهج الدراسة :-

لم يحدد الباحث فى دراسته منهجا علميا واضحا لعلاج مشكلة دراسته ، إلا أنه من خلال الاطلاع على هذه الدراسة وجد أنها اعتمدت على المنهج التاريخي وإن كان ذلك بشكل غير مباشر وخاصة فى صياغة فصولها.

نتائج الدراسة :-

- توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل من أهمها ما يلي:
- أنها كشفت عن أن الهدف من التعليم الثانوى العام كان وما يزال هو الإعداد للتعليم العالى.
 - كما أوضحت أيضا أن تنظيم المرحلة الثانوية وإصلاحها وتطويرها كان يحدث وفق رغبات فردية كثيراً ما كانت إجتهدات شخصية لبعض وزراء التعليم.

(*) محمد عبد السلام حامد ، "تطور التعليم الثانوى العام فى مصر من عام ١٨٢٥" ، رسالة ماجستير غير منشوره ، كلية التربية جامعة الأزهر ، ١٩٧٦ .

(٥) "التخطيط للتعليم الثانوى العام بجمهورية مصر العربية" (*)

تساؤلات الدراسة :-

كان التساؤل الرئيسى لهذه الدراسة هو:-

- هل للتخطيط التعليمى دور فى التعليم الثانوى العام والنهوض به؟
- وقد تفرع من هذا التساؤل الرئيسى مجموعة من الاسئلة الفرعية التالية:-
 - ١- كيف تطور هذا التعليم حتى استقرت أوضاعه؟
 - ٢- هل كانت هناك محاولات تخطيطية لهذا النوع من التعليم على أسس علمية؟
 - ٣- هل حققت الخطط التعليمية لهذا التعليم أهدافها؟
 - ٤- ما الاسلوب العلمى للتخطيط فى المرحلة الثانوية؟
 - ٥- كيف يمكن وضع تصور للتخطيط لهذا النوع من التعليم؟

أهداف الدراسة :-

تلخصت أهداف هذه الدراسة فى النقاط التالية:-

- ١- رفع مستوى الكفاءة الداخلية للتعليم الثانوى (وهو هدف من أهداف التخطيط التعليمى).
- ٢- الوقوف على مشكلات التخطيط للتعليم الثانوى العام واقتراح الاسلوب الأفضل للتغلب عليها.
- ٣- زيادة التأكيد على ضرورة إعادة النظر فى السياسة التعليمية القائمة فى المجتمع المعاصر.
- ٤- الاستفادة من نتائج الدراسة الميدانية فى إقتراح إستراتيجية لتطوير هذا النوع من التعليم فى ضوء المفهوم العلمى للتخطيط.

(*) حافظ فرج أحمد ، "التخطيط للتعليم الثانوى العام بجمهورية مصر العربية ، دراسة تحليلية تقويمية" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية البنات جامعة عين شمس ، ١٩٨١ .

منهج الدراسة :-

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال وصف الواقع التعليمي في مصر في الفترة التي حددتها الدراسة والتي كانت من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٨١ ، كما إستعانت تلك الدراسة ببعض الادوات المنهجية المساعدة كاستمارة استطلاع رأى لخبراء التخطيط وأساتذة التربية بالاضافة إلى استمارة استبيان كان الهدف منها قياس مدى الإتفاق أو الإختلاف بين أجهزة التخطيط وبين أجهزة التنفيذ حول الأسس والمفاهيم والمبادئ الضرورية للتخطيط للتعليم الثانوى فى مصر.

نتائج الدراسة :-

- كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج لعل من أهمها ما يلى:-
- أنها كشفت عن أن التعليم الثانوى العام فى جمهورية مصرالعربية بوضعه الراهن لا يهيئ لخريجيه الاندماج فى مجالات الحياة العملية وذلك على الرغم مما تنص عليه قوانين التعليم الثانوي من شمول خطط الدراسة به لبعض المجالات العملية والتطبيقية.
 - كما كشفت أيضا عن مدى حاجة معلم المرحلة الثانوية إلى مزيد من الإهتمام فى وسائل إعدادة إعداداً اكاديمياً تخصصياً ، وكذا إعدادة إعداداً تربوياً ومهنياً بحيث يتمشى ذلك مع الإتجاهات التربوية الحديثة.

(٦) "الاتجاهات المعاصرة وأثرها على التعليم الثانوى العام فى المجتمع المصرى" (*)

تساؤلات الدراسة :-

صاغ الباحث تساؤلات دراسته على النحو التالى:-

- ١- هل أدت المدرسة الثانوية العامة واجباتها ومسئولياتها على أكمل وجه نحو البيئة المحيطة بها؟
- ٢- هل تتفق أهداف المرحلة الثانوية مع وظيفة المدرسة الثانوية العامة؟
- ٣- هل نحن بحاجة إلى تعديل نظم القبول بهذه المرحلة واستحداث نظم أخرى؟

(*) حامد محمد صالح ، "الاتجاهات المعاصرة وأثرها على التعليم الثانوي العام فى المجتمع المصرى" ، رسالة دكتوراه

٤- هل استجابت المدرسة الثانوية العامة لطبيعة التغيير الاجتماعى الذي طرأ على المجتمع المصرى؟

٥- كيف يمكن إعادة النظر ومراجعة نظم وأساليب ومستقبل هذا النوع من التعليم حتى نضمن له الاستقرار؟

الهدف من الدراسة :-

- دراسة أوضاع التعليم الثانوى العام فى مصر فى الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٨٥؟
- دراسة أهداف المرحلة الثانوية العامة فى الفترة المذكورة .
- إبراز نواحي التغيير والتطوير فى التعليم الثانوي العام من حيث أخذه بالاتجاهات العالمية المعاصرة.

منهج الدراسة :-

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفى بالإضافة إلى المنهج المقارن خاصة عند تعرضها للاتجاهات العالمية المعاصرة للتعليم الثانوى فى بعض الدول المتقدمة كإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ، كما استعانت الدراسة أيضا ببعض الأدوات المساعدة لها مثل الاحصاءات الرسمية والقوانين والتشريعات والنشرات الخاصة بالتعليم الثانوي العام فى مصر.

نتائج الدراسة :-

لم تسفر هذه الدراسة عن نتائج محددة لها ، بل أوصت بمجموعة من التوصيات والمقترحات لعل من أبرزها:

١- ضرورة أن تكون مدة الدراسة بالمرحلة الثانوية العامة أربع سنوات دراسية ، بحيث تكون السنتان الأوليان منها دراسة ثقافية عامة، والسنتان الأخريان فتكونان للتخصص فى إحدى الشعب ، فقد أظهرت هذه الدراسة مدى حاجة المرحلة الثانوية العامة إلى زيادة المدة التى تشغلها الثقافة العامة بها.

٢- كما أوصت الدراسة بضرورة الأخذ بنظام الانتقاء فى قبول طلاب المرحلة الثانوية العامة ، وذلك لحاجة هذا النوع من التعليم إلى طلاب ذوي مواصفات وإستعدادات علمية خاصة.

(٧) "تجديد التعليم الثانوى المصرى فى ظل توقعات التغير فى هيكل العمالة

حتى عام ٢٠٠٠" (*).

تساؤلات الدراسة :-

كان التساؤل الرئيسى لهذه الدراسة هو:-

- ما التجديد المناسب للتعليم الثانوى فى مصر حتى يسهم فى الوفاء بإحتياجات التنمية من

القوى العاملة فى ظل توقعات التغير فى هيكل العمالة حتى عام ٢٠٠٠؟

وقد انطلقت الباحثة للإجابة عن هذا التساؤل الرئيسى السابق من خلال مجموعة من

المسلمات التالية:-

١- أن التعليم وسيلة أساسية فى إعداد القوى العامة.

٢- ضرورة ان تطوع خطط التعليم وبرامجه لمواجهة الإحتياجات الفعلية من القوى العاملة فى

المجالات المختلفة.

٣- ضرورة وجود تخطيط بعيد المدى لقطاع كبير من القوى البشرية يعتمد على النظرة

التكاملية للتعليم الثانوى العام والتعليم الثانوى الفنى.

منهج الدراسة والأساليب المستخدمة فيها :-

نظرا لطبيعة هذه الدراسة ، وما تضمنته من أساليب تخطيطية طويلة المدى ، وكذا ما

تتطلبه الدراسات المستقبلية من تشخيص للوضع القائم ومحاولة للتعرف على الإتجاهات المحتملة

مستقبلا فى ضوء المعطيات الجديدة سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية أو سياسية ، مما استلزم

الانطلاق من دراسة الماضى والحاضر وصولا إلى دراسة المستقبل ، ومن ثم فقد استخدمت الباحثة

المنهج الوصفى متبعه مجموعة من المداخل بأساليب تحقق الغرض الذى يخدم هذه الدراسة، ومن

تلك المداخل البحثية ما يلى:

١- مدخل النظم لمعالجة الجزء الخاص بتحليل واقع التعليم الثانوى فى مصر من خلال مجموعة

من المدخلات والمخرجات.

٢- المدخل الاستكشافى المستخدم فى الدراسات المستقبلية.

(*) دلال يس محمد ، "تجديد التعليم الثانوى المصرى فى ظل توقعات التغير فى هيكل العمالة حتى عام ٢٠٠٠" ،

رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية جامعة عين شمس ، ١٩٨٧.

٣- كما استعانت الباحثة بأسلوب النماذج التدفقية ، وهو يعتبر أحد الأساليب المستخدمة فى المدخل المعيارى (الإستهدافى) حيث يتضمن هذا الأسلوب رسم كل الطرق المتناوبة التى يمكن من خلالها اكمال بعض الأغراض أو المهام المطلوبة.

نتائج الدراسة :-

أسفرت هذه الدراسة عن وضع تصور مستقبلى لتجديد التعليم الثانوى فى مصر يقوم على المحورين التاليين:-

- المحور الأول: (عبارة عن المبادئ التى يركز عليها التصور المستقبلى)

. التكامل بين التعليم والتدريب

. الالتحام بين الأنواع المختلفة للتعليم الثانوى

. الأخذ بنظام التعليم المستمر

. إنشاء برامج للتوجيه التعليمى والمهنى

. إسناد التدريب المتطور لمؤسسات الإنتاج

- المحور الثانى: (وهو عبارة عن مجموعة من البدائل المقترحة للتصور المستقبلى لتجديد التعليم الثانوى) والتى من أهمها:-

- البديل الأول: (بديل الواقع الراهن) والذى يهدف إلى مواجهة بعض مشكلات التعليم الثانوى من خلال علاقته بسوق العمل عن طريق إدخال بعض التغييرات فى هيكل التعليم الثانوى العام وبعض النوعيات الأخرى من هذا النوع من التعليم ، وذلك بإضافة بعض التخصصات العملية كشعب دراسية أساسية للمساهمة فى سد العجز الموجود فى سوق العمل.

- البديل الثانى: (المدرسة الثانوية الموحدة) ويهدف هذا البديل إلى توحيد المناهج الدراسية ومدة الدراسة بجميع المدارس الثانوية مع اعطاء أهمية خاصة للتدريبات العملية من خلال نظام يشبه نظام التربية العملية بمدارس المعلمين والمعلمات وكليات التربية.

- البديل الثالث: (المدرسة الثانوية التخصصية) ويهدف إلى توحيد الدراسة بالمدارس الثانوية التخصصية لاسيما بالصف الأول منها ، مع مراعاة وضع برنامج محدد يتيح للطلاب الانتقال بين المجالات المختلفة للتعرف عليها من خلال العمل في مؤسسات الانتاج.

(٨) "التغير الاجتماعي وأثره على بنية المدرسة الثانوية في مصر في الفترة من (٢٣ - ١٩٥٢) والفترة من (٥٢ - ١٩٨١)"^(*).

تساؤلات الدراسة :-

كان التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة يدور حول:-

- كيف أثرت التغيرات الاجتماعية الحادثة في بنية المجتمع المصري في فترتي الدراسة في بنية المدرسة الثانوية؟

وقد تفرع من هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية لعل من أهمها:-

١- ما المقصود بالتغير الاجتماعي والتربوي؟ وما العوامل المؤدية إلي حدوثهما؟

٢- ما أهم التغيرات الحادثة في بنية المجتمع المصري وانعكاساتها علي الفكر التربوي وبنية المدرسة الثانوية؟

٣- ما أهم التغيرات الحادثة في بنية المدرسة الثانوية من حيث الأهداف ، والتنظيم ، وخطة الدراسة ، وسياسة القبول ، في فترتي الدراسة وفي ضوء التغير الاجتماعي في كل فترة؟

الهدف من الدراسة :-

- إبراز التغيرات الحادثة في بنية المدرسة الثانوية في ضوء كل من التغيرات الحادثة في بنية المجتمع والتغيرات الفكرية والثقافية السائدة فيه.

- المقارنة بين التغيرات الحادثة في بنية المدرسة الثانوية في ضوء كل من التغيرات الاجتماعية، والتيارات الثقافية ، والتيارات الفكرية في فترتي الدراسة.

(*) محمد أحمد ابراهيم علام ، "التغير الاجتماعي وأثره علي بنية المدرسة الثانوية في مصر في الفترة من (٢٣ - ١٩٥٢) والفترة من (٥٢ - ١٩٨١) ، دراسة مقارنة" رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية التربية جامعة الزقازيق ، ١٩٨٨.

منهج الدراسة :-

تعددت المناهج التي استخدمتها هذه الدراسة في علاج مشكلتها ، فمن منهج تاريخي حين تعرضت للتطور التاريخي للمدرسة الثانوية في مصر ، إلى المنهج المقارن حين قامت بعقد مقارنة للتطورات الحادثة في بنية التعليم الثانوي خلال فترتي الدراسة. هذا بالإضافة إلى استخدام نموذج (بولستون) كأداة مساعدة، حيث أنه نموذج مقترح لتحليل وتقويم ودراسة حالة في مجال الإصلاح التربوي القومي ، ولقد حاولت تلك الدراسة أن تعدل هذا النموذج بما يتفق وطبيعة دراستها عن مصر.

نتائج الدراسة :-

أسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج كان من أبرزها:-

- ١- أن التغييرات الحادثة في بنية المدرسة الثانوية في مصر خلال فترتي الدراسة قد تأثرت بشكل واضح بالتغييرات الحادثة في بنية المجتمع ، وهذا ما يؤكد علي أن التربية متغير تابع لما يحدث في المجتمع من تغييرات.
- ٢- أوضحت الدراسة أيضا عن أن معظم المستحدثات في مجال التعليم الثانوي جاءت وليدة لعمليات النقل والاقتراس من أنظمة تعليمية أخرى ، حيث لوحظ أن الكثير منها كان صدى لما يحدث في الدول الأجنبية.
- ٣- كما أظهرت الدراسة أيضا أن خطط الدراسة بالتعليم الثانوي العام والفنى لم تتطور بطريقة ملائمة خلال فترتي الدراسة في اتجاه الواقع والإحتياجات التي تفرضها التغييرات الحادثة في بنية المجتمع المصرى.
- ٤- كما أوضحت الدراسة أيضا أن سياسات القبول للتعليم الثانوي العام والفنى خلال فترتي الدراسة قد جانبها التوفيق، فما يزال الاقبال على التعليم الثانوي العام أكثر منه على التعليم الثانوي الفنى.

(٩) "دراسة مقارنة لتنوع التعليم في المرحلة الثانوية بمصر وبعض البلدان الأجنبية" (*)

تساؤلات الدراسة :-

- ١- ما الأسس التي يقوم عليها توزيع الطلاب على مسارات التعليم العام أو الفني؟
 - ٢- إلى أي حد يعتبر التنوع القائم في المرحلة الثانوية كافيا؟
 - ٣- هل المدرسة الثانوية العامة بوضعها الحالي قادرة علي تحقيق أهدافها المعلنة؟
 - ٤- هل المدارس الفنية في مصر بوضعها الحالي قادرة علي تحقيق أهدافها المعلنة ، من حيث إعداد العامل الماهر والفني في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة ؟ وهل تتيح لطلابها فرصة مواصلة الدراسة بالتعليم العالي؟
 - ٥- إلى أي مدى يمكن الاستفادة من الاتجاهات العالمية المعاصرة في حل مشكلات تنوع التعليم في المرحلة الثانوية؟
- الهدف من الدراسة :-

- التعرف علي مشكلات تنوع التعليم في المرحلة الثانوية بمصر والتي تعوق تحقيق أهدافها.
 - دراسة الاتجاهات المعاصرة وتجارب الدول المتقدمة في مجال تنوع التعليم بالمرحلة الثانوية كي يمكن الإستفادة منها في تنوع التعليم بالمرحلة الثانوية في مصر.
- منهج الدراسة وادواته :-

استخدمت هذه الدراسة أكثر من منهج في علاج مشكلتها ، كان من بينها المنهج التاريخي ، والمنهج الوصفي ، والمنهج المقارن ، كما استعانت الدراسة أيضا ببعض الأدوات المساعدة مثل الاستبيان الذي تم تطبيقه علي فئتين هما الفئة الأولى وتمثل عينه من طلاب التعليم الثانوي بأنواعه المختلفة في بعض المدارس في محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية والمنيا والشرقية ، أما الفئة الأخرى فتمثل عينة من أعضاء هيئات التدريس والإدارة بالتعليم الثانوي بأنواعه المختلفة في نفس المحافظات المذكورة.

(*) اسامة محمد شاكر عبد العليم ، "دراسة مقارنة لتنوع التعليم في المرحلة الثانوية بمصر وبعض البلدان الأجنبية" ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ١٩٨٩ .

نتائج الدراسة :-

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل من أبرزها ما يلي:-

١- أن نشأة وتطور أنواع التعليم الثانوي في مصر قد ارتبط إرتباطاً عضوياً بالتطورات المستمرة في المجتمع المصري ، مما أدى ذلك إلى إختلاف أنواعه من فترة إلى أخرى.

٢- كما أوضحت الدراسة أيضاً ، أن نظم التعليم فى كل من مصر ودول المقارنة قد تميزت تاريخياً بالإزدواج والإنفصال بين تعليم الصفوة ، وتعليم أبناء الشعب ، وكان هذا الإزدواج والإنفصال إنعكاساً للفواصل الطبقية والاجتماعية فى هذه المجتمعات.

٣- كما كشفت الدراسة أيضاً عن وجود بعض العوامل التى تقف وراء إختيار الطلاب لنوع الدراسة الثانوية في مصر لعل من بينها ما يلي:

- النظرة الاجتماعية للمجتمع المصرى للتعليم الثانوي العام علي أنه التعليم الأرقى الذي يؤهل لدخول الجامعة.

- زيادة الطلب الاجتماعى على التعليم وزيادة أعداد المقبولين فى جميع مراحلهم.

- النظرة المتدنية للعمل اليدوي والمهني والتي أدت بدورها إلى قلة الاقبال على التعليم الفني بأنواعه المختلفة.

٤- كما أوضحت الدراسة وجود قصور وضعف فى قدرة المرحلة الثانوية في مصر عن تحقيق أهدافها المعلنة في التشريعات الرسمية.

ثالثاً: "دراسات تتعلق بالعلاقة بين البحث التربوي وبين تطوير التعليم"

(١٠) "علاقة البحث العلمى فى مجال التربية بأجهزة رسم وتنفيذ السياسة

التعليمية" (*)

تساؤلات الدراسة :-

١- ما واقع البحث العلمى فى مجال التربية؟ وما هى الجهات والأجهزة القائمة عليه؟

(*) أحمد همام إبراهيم همام ، "علاقة البحث العلمى فى مجال التربية بأجهزة رسم وتنفيذ السياسة التعليمية،

رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية جامعة الأزهر ، ١٩٨٠.

- ٢- ما هي الأجهزة التي تسهم في رسم وتنفيذ السياسة التعليمية في مصر؟
- ٣- ما هي الصلات التي تربط بينها وبين أجهزة البحث العلمي في مجال التربية؟
- ٤- لأي مدى يمكن الاستفادة من نتائج البحوث في المجالات التربوية وبخاصة في وضع وتنفيذ سياسة التعليم في مصر؟

الهدف من الدراسة :-

- الوقوف على واقع الصلات القائمة بين مراكز البحث التربوي ، وما تتوصل إليه من نتائج ، وبين أجهزة إتخاذ القرارات الخاصة بوضع وتنفيذ السياسة التعليمية في مصر .
- #### منهج الدراسة وأدواته :-

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي في علاج مشكلتها ، كما استخدمت أيضا صحيفة إستطلاع رأى كأداة مساعدة لها حول بحوث رسائل الماجستير والدكتوراه في المجال التربوي من حيث ، اختيارها ، ونشرها ، ومدى الاستفادة العلمية منها .

نتائج الدراسة :-

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل من أهمها ما يلي :-

- ١- عدم وجود حلقات اتصال بين كليات التربية بعضها والبعض الآخر حتى في الحالات القليلة التي وجد فيها نوع ما من الاتصال فكان ذلك يرجع في المقام الأول إلى عامل العلاقات الشخصية بين أعضاء هيئات التدريس في هذه الكليات ، وليس على أساس خطط موجودة للتنسيق بينها مما انعكس أثره في النهاية على هذه الكليات من تكرار وتشابه الكثير من رسائل الماجستير والدكتوراه التي تقوم بها .

- ٢- كما كشفت الدراسة أيضا عن بُعد القائمين على السياسة التعليمية عن ما تتوصل إليه كليات التربية من نتائج بحثية من خلال بحوثها العلمية .

(١١) "دور بعض مراكز البحث التربوي في تطوير التعليم العام" (*)

تساؤلات الدراسة :-

- ١- ما الأهداف الأساسية التي تسعى مراكز البحوث التربوية إلى تحقيقها؟
- ٢- ما واقع مراكز البحث التربوي في المملكة المتحدة؟ وما دورها في تطوير وتحديث التعليم العام بها؟
- ٣- ما واقع مراكز البحث التربوي في جمهورية مصر العربية؟ وما دورها في تطوير وتحديث التعليم العام بها؟
- ٤- كيف يمكن تطوير فعالية مراكز البحث التربوي في مجال تطوير وتحديث التعليم العام في مصر في ضوء التطورات العالمية في هذا المجال؟

الهدف من الدراسة :-

- التعرف على الدور الذي تقوم به مراكز البحث التربوي في مصر وإنجلترا في تطوير وتحديث التعليم العام بهما.

منهج الدراسة وأدواته :-

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج المقارن لاسيما وأنها تعرضت للمقارنة بين النظامين التربويين في كل من مصر والمملكة المتحدة ، كما استخدمت هذه الدراسة أيضا المقابلة المفتوحة كأداة مساعدة لها في تحقيق أهدافها.

نتائج الدراسة :-

- توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل من أبرزها ما يلي:-
- ١- توافر مقومات فعالية مراكز البحث التربوي بالمملكة المتحدة ، ومن ثم فقد لعبت تلك المراكز دورا بارزا في تطوير وتحديث معظم جوانب التعليم العام بها.
 - ٢- كما كشفت الدراسة عن ضعف مقومات فعالية مراكز البحث التربوي في جمهورية مصر العربية، مما أدى إلى قصورها في تحقيق الأدوار المتوقعة منها.

(*) محمد الصغير منصور الفواخرى ، "دور بعض مراكز البحث التربوي في تطوير التعليم العام ، دراسة مقارنة"

، رسالة دكتوراه غير منشوره ، كلية التربية جامعة الزقازيق ، ١٩٨٨.

(١٢) "معوقات الاستفادة من نتائج وتوصيات البحوث التربوية فى مصر" (*)

تساؤلات الدراسة :-

كان التساؤل الرئيسى لهذه الدراسة يدور حول:-

- ما أهم المعوقات التى تحول دون الاستفادة القصوى من نتائج وتوصيات البحوث التربوية فى معالجة مشكلات التعليم وتطوره؟
- وقد تفرع من هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:-
- ١- ما أهم المعوقات التى ترجع إلى مؤسسات البحث التربوى وأسبابها؟
- ٢- ما أهم المعوقات التى ترجع إلى البحث التربوى ذاته؟
- ٣- ما أهم المعوقات التى ترجع إلى الجهات التى ينبغى أن تستفيد من نتائج وتوصيات تلك البحوث فى الواقع العملى؟
- ٤- ما أهم الوسائل التى تساعد على التغلب على هذه المعوقات؟

الهدف من الدراسة :-

- التعرف على أهم المعوقات التى تحول دون الاستفادة من نتائج وتوصيات البحوث التربوية فى معالجة مشكلات التعليم وتطویر بعض جوانبه.
- الوقوف على أهم الوسائل التى تساعد على التغلب على هذه المعوقات من وجهة نظر خبراء البحث التربوى ، وبعض المسئولين عن التعليم فى مصر.
- الوقوف على أهم القضايا التربوية التى تهم المسئولين عن التعليم فى مصر والتى يرون ضرورة دراستها من قبل المتخصصين التربويين.

منهج الدراسة وأدواته :

استخدمت هذه الدراسة المنهج التاريخى لاسيما حين تعرضت إلى نشأة البحث التربوى فى

(*) نجاح حسنين أحمد ابو عرايس ، "معوقات الاستفادة من نتائج وتوصيات البحوث التربوية فى مصر" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الازهر ، ١٩٨٩ .

مصر وتطوره ، كما استخدمت المنهج الوصفي وذلك عندما تعرضت إلى واقع البحث التربوي في جمهورية مصر العربية مع بيان أهم نتائجه وتوصياته، هذا بالإضافة إلى إستعانة الدراسة ببعض الأدوات المساعدة لها لاسيما الاستبيان بغرض التعرف على المعوقات التي تحول دون الاستفادة من نتائج البحوث التربوية وتوصياتها.

نتائج الدراسة :-

- ١- نتائج تتعلق بنشأة البحث التربوي في مصر وواقع الاستفادة منه:-
 - أوضحت الدراسة في هذا المجال أن كليات التربية تعتبر المصدر الأساسى لإجراء البحث التربوي في مصر ، حيث تمثل بحوثها نحو (٥٠٪) من جملة البحوث التربوية التي تنتجها الهيئات والمؤسسات البحثية التي تعمل في هذا المجال.
 - كما كشفت الدراسة أيضا عن وجود تنوع كبير في مجالات البحث التربوي بكليات التربية ، مما يدل على أن تلك البحوث قد تناولت معظم جوانب النظام التربوي ، والنظام التعليمي، ومن ثم يمكن الإستفادة من نتائجها في مجالتهما المختلفة.
- ٢- نتائج تتعلق بتحديد أهم مقومات الإستفادة من نتائج وتوصيات البحوث التربوية في الواقع العملى.
 - كشفت هذه الدراسة عن ضعف الصلة بين كليات التربية وبين المؤسسات التعليمية من حيث تبادل الرأى والتنسيق لعلاج المشكلات التعليمية المختلفة وهذه النتيجة تتفق مع ما جاء في دراستي كل من أحمد همام ، ومحمد الصغير من نتائج.
 - كما أظهرت الدراسة أيضا عن وجود قصور بالبحوث التربوية فى معالجة المشكلات الواقعة التي يعاني منها النظام التعليمى فى مصر.
- ٣- نتائج تتعلق بتحديد أهم المشكلات والقضايا التعليمية التي تواجه النظام التعليمى:-
 - كشفت الدراسة وجود نحو (٣٣) قضية أو مشكلة قامت البحوث التربوية (عينة الدراسة) بدراستها ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلى:-
 - * دراسة عن كيفية ربط مدارس التعليم الفني بالمؤسسات الإنتاجية.

- * دراسة عن ظاهرة الدروس الخصوصية وكيفية علاجها.
- * دراسة عن مدى توافر القيم المختلفة في الكتب المدرسية وأثرها على تغيير سلوك الطلاب.
- * دراسة عن أسباب فشل جماعات النشاط المدرسي وكيفية إعادة النظر فيها.
- * دراسة عن أثر التعاون بين المدرسة وبين المجتمع المحلي في إنجاح العملية التعليمية. الخ

العلاقة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

مما سبق استعراضه من دراسات سابقة نجد أن هناك نواحي إتفاق ونواحي إختلاف بينها وبين الدراسة الحالية يمكن إجمالها فيما يلي:-

١- فيما يتعلق بنواحي الاتفاق:

- اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة على أهمية تناول موضوع العلاقة بين البحث التربوي ومخرجاته المختلفة وبين الأجهزة القائمة علي عمليات إصلاح التعليم وتطويره (راجع دراسات محمد الصغير ، وأحمد همام ، ونجاح ابو عرايس).
- كما اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة علي أن البحث التربوي ليس هو الباعث الوحيد على تطوير التعليم ، بل أن هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عنه ، مثل العوامل والقوى الثقافية السائدة في المجتمع ، وكذا التغيرات الحادثة فيه ، هذا بالإضافة إلى تأثير الاتجاهات العالمية المعاصرة في هذا المجال (راجع دراسات كل من ، محمد أحمد علام ، وحامد محمد صالح ، وحافظ فرج أحمد).
- هذا بالإضافة إلى نواحي الاتفاق الأخرى التي تتمثل في تناول فترات زمنية متشابهه ، وكذا في إستخدام مناهج بحثية متشابهه ولاسيما المنهجين التاريخي والوصفي اللذين تعتمدان عليهما الدراسة الحالية في علاج مشكلتها.

٢- فيما يتعلق بنواحي الاختلاف:-

- أول أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية وبين الدراسات السابقة يتمثل في أن الأولى تتناول بشكل واضح ومباشر أثر البحث التربوي في مصر في عمليات إصلاح التعليم

الثانوى بشقيه العام والفنى فى الفترة الممتدة من عام ١٩٢٣ إلى عام ١٩٨١ ، أما الأخرى فالبعض منها قد مس تلك الفترة أو جزء منها ولكن بصورة غير محددة أو مباشرة.

- اما الوجه الآخر من نواحي الاختلاف فيتمثل فى أن الدراسات السابقة لم تتناول نفس المتغيرات التى تتناولها الدراسة الحالية ، حتى فى بعض الحالات التى تم فيها التشابه فى هذه المتغيرات لم تكن حدود العلاقة بينهما كما هى فى الدراسة الحالية.

تعليق عام على الدراسات السابقة

مما سبق يتضح أن الدراسات السابقة قد توصلت إلى مجموعة من النتائج يمكن الاسترشاد بها عند القيام بإجراء هذه الدراسة ، والتى يمكن إجمال أهمها فيما يلى:-

- أكدت معظم الدراسات السابقة على أن البحث التربوى فى مصر ما يزال يعانى من قصور وغيوب تعوق مسيرته نحو تحقيق الأهداف المنوطة به ، حيث ما تزال معظم أبحاثه ومخرجاتها (النتائج والتوصيات) فى واد والسياسة التعليمية والقائمين عليها فى واد آخر.

- كما كشفت تلك الدراسات على أن البحث التربوى فى مصر لم يغط كافة المشكلات والقضايا التى تواجه النظام التربوى أو النظام التعليمى بالدراسة والتحليل والتقييم ، حيث ما يزال هناك العديد من القضايا والمشكلات التربوية والتعليمية التى يمكن للبحث التربوى أن يقول كلمته فيها، وهى ما يلى:-

- * إعادة صياغة أهداف التعليم الثانوى بما يتناسب مع الدور المرسوم له.
- * إعادة النظر فى المناهج والمقررات الدراسية فى المراحل التعليمية ولاسيما مرحلة التعليم الثانوى بشقيه العام والفنى وبما تتواءم وتطورات العصر ، وبما لا يرهق الطلاب ويشجعهم على الدروس الخصوصية.
- * إعادة النظر فى فلسفة القبول بالتعليم الثانوى العام والفنى بما يتناسب ذلك وطبيعة كل نوع منهما.
- * إعادة النظر فى نظم الامتحانات والتقييم الحالية ولاسيما فى شهادة الدراسة الثانوية العامة، فهى ما تزال تمثل حاجزا نفسيا سواء للطلاب أو لأولياء أمورهم.

وهكذا يتضح أن الدراسات السابقة تناولت بعضاً من جوانب التعليم الثانوى فى فترات زمنية مختلفة ، كما تناولت البعض الآخر منها بعضاً من جوانب البحث التربوى فى فترات زمنية معينة ، أما الدراسة الحالية فهى سوف تقوم بعملية تتبع للأثر الذى أحدثه البحث التربوى فى عمليات إصلاح التعليم الثانوى (بشقيه العام والفنى) خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٢٣ إلى عام ١٩٨١ ، أو بمعنى آخر تحاول هذه الدراسة الكشف عن مدى إستفادة عمليات الإصلاح والتطوير التى حدثت فى بنية التعليم الثانوى (العام والفنى) خلال الفترة المذكورة من البحث التربوى بمخرجاته المختلفة (النتائج والتوصيات والمقترحات) ، وهل تمت ترجمة نواحي الاستفادة هذه إلى شكل من أشكال التشريع المختلفة (قانون، أو قرار وزارى) والذى بموجبها حدثت عمليات الإصلاح والتطوير.

خطة الدراسة:

فصل تمهيدي:

وهو عبارة عن الإطار العام للدراسة الذى يشتمل على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها ، وأهدافها ، وأهميتها ، ومنهج الدراسة وأدواته وحدودها ، ومصطلحاتها ، وخطتها ، والدراسات السابقة.

الفصل الأول:

وتتناول الدراسة فيه تطوير التعليم الثانوى فى ضوء دراسات الخبراء الأجانب وذلك فى الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٣٥ ، ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية

- أولاً: العوامل والقوى الثقافية المؤثرة فى التعليم خلال تلك الفترة.
- ثانياً: أهم الأبحاث والدراسات التى صدرت عن جهات أو مؤسسات بحثية خلال تلك الفترة.
- ثالثاً: أهم الأبحاث والدراسات التى صدرت عن متخصصين وخاصة تلك التى لها علاقة بإصلاح التعليم الثانوى وتطويره.
- رابعاً: رصد لأهم ملامح التطوير فى بنية التعليم الثانوى بشقيه العام والفنى خلال تلك الفترة.

- خامسا: عرض تحليلي لأثر الأبحاث والدراسات والتقارير التربوية التي صدرت خلال تلك الفترة في عمليات إصلاح التعليم الثانوى وتطويره.

الفصل الثانى:-

- وتتناول الدراسة فيه تطوير التعليم الثانوى فى ضوء دراسات كبار المسئولين فى التعليم ، وذلك خلال الفترة من عام ١٩٣٥ وحتى عام ١٩٥١ ، ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:-
- أولا: العوامل والقوى الثقافية المؤثرة فى التعليم خلال تلك الفترة.
 - ثانيا: أهم الدراسات أو الأبحاث التربوية التي صدرت عن جهات أو مؤسسات بحثية خلال تلك الفترة.
 - ثالثا: أهم الدراسات أو التقارير التربوية التي صدرت عن متخصصين خلال تلك الفترة وخاصة ما يتعلق منها بإصلاح التعليم الثانوى تطويره.
 - رابعا: رصد لأهم ملامح التطوير فى بنية التعليم الثانوى بشقيه العام والفنى خلال تلك الفترة.
 - خامسا: عرض تحليلي لأثر البحث التربوى فى عمليات إصلاح التعليم الثانوى وتطويره خلال تلك الفترة.

الفصل الثالث:

- وتتناول الدراسة فيه تطوير التعليم الثانوى فى ضوء دراسات الإدارة العامة للبحوث الفنية خلال الفترة من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٥٦ ، ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:-
- أولا: العوامل والقوى الثقافية المؤثرة فى التعليم خلال تلك الفترة.
 - ثانيا: أهم الأبحاث والدراسات التي صدرت عن جهات أو مؤسسات بحثية تربوية خلال تلك الفترة.
 - ثالثا: أهم الدراسات والأبحاث التي قدمها متخصصون وخاصة تلك التي تتعلق بإصلاح التعليم الثانوى وتطويره خلال تلك الفترة.
 - رابعا: رصد لأهم ملامح التطوير في بنية التعليم الثانوى بشقيه العام والفنى خلال تلك الفترة.

- خامسا: عرض تحليلي لأثر البحث التربوي فى عمليات إصلاح التعليم الثانوى وتطويره خلال تلك الفترة.

الفصل الرابع:

وتتناول فيه الدراسة تطوير التعليم الثانوى فى ضوء دراسات الأجهزة البحثية بوزارة التربية والتعليم خلال الفترة من عام ١٩٥٦ - إلى عام ١٩٦٨. وقد اشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:-

- أولا: العوامل والقوى الثقافية المؤثرة فى التعليم خلال تلك الفترة.
- ثانيا: أهم الدراسات والأبحاث التي صدرت عن جهات أو مؤسسات بحثية تربوية خلال تلك الفترة.
- ثالثا: أهم الدراسات أو الأبحاث التي قدمها متخصصون لاسيما منها ما يتعلق بإصلاح التعليم الثانوى وتطويره.
- رابعا: رصد لأهم ملامح التطوير في بنية التعليم الثانوى لاسيما الفنى منه خلال تلك الفترة.
- خامسا: عرض تحليلي لأثر البحث التربوي في عمليات إصلاح التعليم الثانوى وتطويره خلال تلك الفترة.

الفصل الخامس:

- وتتناول الدراسة فيه تعدد وتنوع مؤسسات البحث التربوي ، وذلك خلال الفترة من عام ١٩٦٨ - إلى عام ١٩٨١ ، وقد اشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:-
- أولا: العوامل والقوى الثقافية المؤثرة علي التعليم خلال تلك الفترة.
 - ثانيا: أهم الدراسات والأبحاث التربوية التي صدرت عن مراكز أو مؤسسات بحثية خلال تلك الفترة.
 - ثالثا: رصد لأهم ملامح التطوير فى بنية التعليم الثانوى بشقيه العام والفنى خلال تلك الفترة.

- رابعاً: عرض تحليلي لأثر البحث التربوي فى عمليات إصلاح التعليم الثانوى وتطويره خلال تلك الفترة.

خاتمة الدراسة:

وتتناول الدراسة فيها النقاط التالية:-

١- ملخص الدراسة.

٢- نتائج الدراسة ، وذلك من خلال تناول أهم انعكاسات البحث التربوى فى إصلاح التعليم الثانوى وتطويره بشقيه العام والفنى خلال الفترة التى تتناولها الدراسة الحالية (٢٣ - ١٩٨١) وذلك وفق المحاور التالية.

(أ) نتائج تتعلق بتطوير سياسة القبول.

(ب) نتائج تتعلق بتطوير مدة الدراسة ونظم التشعيب.

(ج) نتائج تتعلق بتطوير خطط الدراسة ومقرراتها.

(د) نتائج تتعلق بتطوير نظم الامتحانات.

٣- مقترحات تتعلق بتطوير دور البحث التربوى فى تطوير التعليم بعامة والتعليم الثانوى بخاصة.

٤- الخاتمة.